



المحاضرة الرابعة التراضي في عقد البيع

البيع كأى عقد آخر يشترط فيه أن يتوافر فيه الاركان العامة ، و هي الرضا و المحل و السبب .

ففيما يتعلق بالتراضي لم يذكر المشرع العراقي ضمن المواد المخصصة لعقد البيع أحكام خاصة به ، لذلك يتم اللجوء الى الاحكام العامة في الالتزام .

أن التراضي يوجد بتوافر ارادتين متوافقتين ، و يشترط لصحته أيضاً أن يكون رضاء كل من البائع و المشتري صحيحاً غير مشوب بعيب .

ففيما يتعلق بوجود التراضي يجب أن توجد إرادة لدى كل من البائع و المشتري ، و أن تتجه هذه الارادة الى احداث اثر قانوني ، فالمجنون لا تصدر منه ارادة يعت بها القانون .

و سيتم التركيز في هذه المحاضرة على اربعة نقاط مهمة تتعلق بالتراضي .

أولاً / التصرفات القانونية من حيث السن .

تقسم التصرفات القانونية من حيث الاهلية الى انواع ثلاثة :

- ١ - تصرفات دافعة ، و هي التي يثرى من يباشرها دون أن يدفع مقابلها ، كقبول الهبة .
- ٢ - تصرفات ضارة ، و هي التي يفقر من يباشرها دون أن يأخذ مقابلها ، كتبرع الشخص لغيره أو ابرائه لذيته .
- ٣ - تصرفات دائرة بين الفع و الضرر ، و هي التي تحتل الربح و الخسارة ، و تشمل أعمال التصرف كالبيع و الرهن ، و أعمال الادارة التي ترمي الى استغلال الشيء كالايجار بالنسيبة الى المؤجر .

ثانياً / تأثر الاهلية بالسن .

- ١ - الصغير غير المميز ، و يكون من الولادة لغاية اتمام السابعة من العمر ، و تعتبر تصرفاته باطلة .
- ٢ - الصغير المميز ، حيث يعتبر الصغير مميزاً من وقت اتمامه للسابعة من عمره لغاية اكمال التامنة عشرة من عمره ، و فيما يتعلق بتصرفاته فلا لتصرفات الدافعة تعتبر صحيحة ، و الضارة تعتبر باطلة ، أما التصرفات الدائرة بين الفع و الضرر فتكون موقوفة على اجازة الولي .

٣ - البالغ الرشيد ، و هو من أكمل الثامنة عشرة من عمره ، و تعد تصرفاته صحيحة .

ثالثاً / عوارض الاهلية .

١ - المجنون ، و يعتبر في حكم الصغير غير المميز ، و هو محجور لذاته ، أما المجنون غير المطبق فتصرفاته في حالة إفاقته كتصرفات العاقل .

٢ - المعتوه ، و يعد بحكم الصغير المميز ، و هو محجور لذاته ، أي محجور بحكم القانون .

٣ - السفه ، و يعد بحكم الصغير المميز ، و لا بد من صدور حكم من المحكمة لغرض الحجر عليه .

٤ - ذو الغفلة ، و يعد بحكم الصغير المميز ، و يجب لغرض الحجر عليه أن يصدر حكم من المحكمة بحجره .

رابعاً / موانع الأهلية ، فقد تقوم لدى الشخص كامل الاهلية ظروف تمنعه من مباشرة التصرفات القانونية ، لذلك يقيم القانون من يتولى عنه مباشرة هذه التصرفات ، و موانع الأهلية ثلاثة :

١ - الغيبة .

٢ - العاهة المزوجة أو العجز الطبيعي عن التعبير عن الإرادة .

٣ - الحكم بعقوبة جنابة .

خامساً / عيوب الرضا .

١ - الإكراه .

٢ - الغلط .

٣ - التفرير مع الغبن .

٤ - الاستغلال .